

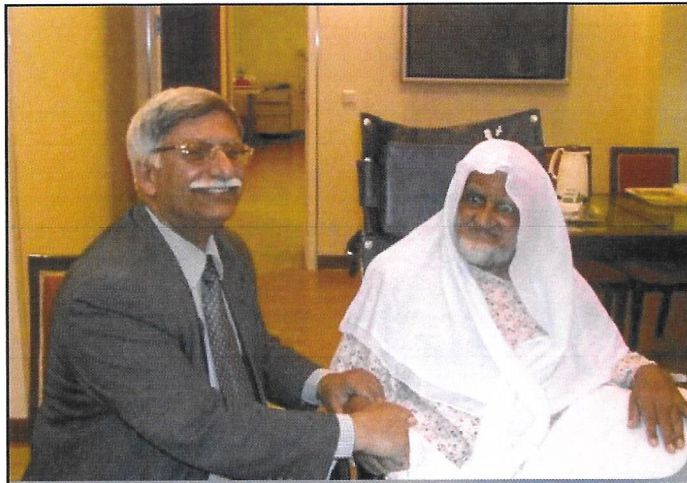


أحيا النشطاء البحرينيون في ألمانيا ذكرى عيد الشهداء باقامة معرض للصور وتوزيع المنشورات في إحدى الساحات العامة وسط العاصمة برلين. وحظي الاعتصام باهتمام المارة الذين وقف العديد منهم للتساؤل عن حقيقة الأوضاع في البحرين. كما اهتم بعض الاعلاميين والسياسيين بالمناسبة.



ومعرض آخر للصور اقامه البحرينيون بزعامة تكتل المعارضة بساحة ارب أ.ج. حدث ذلك يوم الاحد 15 ديسمبر، وكان الاقبال عليه كثيفا.

صورة تضم رمزين كبيرين من رموز الوطن البحراني المحتل، كلاهما ناضل بلا هوادة من أجل الحرية والسيادة، وكلاهما رحل الى ربه شاكيا ظلم الخليفيين. المرحوم سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري قاد انتفاضة التسعينات، وقضى في السجن خمسة اعوام، وتوفي في 18 ديسمبر 2006. اما الاخ عبد الرحمن النعيمي فقد قضى حياته في السجن والمنافي في ذروة الانتفاضة، في الاول من سبتمبر 2011 بعد ان قضى سنوات في غيبوبة. كلاهما رمز يستحق الاجلال والتقدير والاحترام والتخليد. جزاهما الله خيرا وتغمده الله روحهما برحمته.



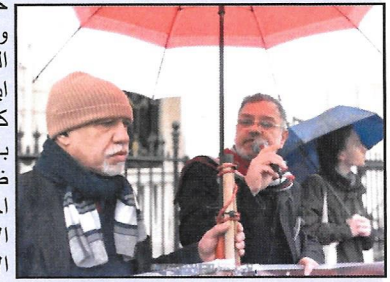
عيد الشهداء: يوم عالمي يزداد قوة

أحيا الشعب البحراني عيد الشهداء في 17 ديسمبر، بإساليبه المتميزة وحماسه المعهود. فبالإضافة للمسيرات التي خرجت في البحرين في مناطق عديدة، فإن المعارضة في الخارج، نظمت ندوات واحتجاجات خارج البحرين. وكان من أهم الندوات ما قام به تجمع المعارضة في لندن يوم الاثنين 16 ديسمبر بمقر نقابة المعلمين، شارك فيها متحدثون عديدون، حاولوا تثبيت مفهوم الشهادة ودورها في تحفيز الجيل الصاعد للتضحية من أجل الحرية والعدالة. وفي الصورة يظهر عدد من نشطاء المعارضة يتحدثون لفريق صحافي مهمته احياء المناسبة وتوثيقها. تحدثت في الندوة عدد من اصقفاء البحرين وشعبها، كما حضرت قنوات اعلامية عديدة لتغطيتها. وقد عرضت مقاطع مصورة عن الوضع في البحرين وتاريخ عيد الشهداء، و

اعتصام نوعي امام وكر الفساد الخليفي

في اطار الفعاليات التي نظمها البحرينيون في الخارج لاحياء ذكرى عيد الشهداء، اقاموا وقفة احتجاجية امام وكر الفساد الخليفي (السفارة) وذلك يوم الثلاثاء 17 ديسمبر. كانت وقفة حزينة حيث استحضر المشاركون ذكرياتهم مع الثلة المؤمنة من الشهداء الذين عاشوا معهم في وطنهم. كانت الوقفة تذكيرا للطغاة الخليفيين بانهم لن يكونوا بمنأى عن المسألة القانونية لما ارتكبوه من جرائم بشعة ادت لاستشهاد المئات. كانت البداية في الثمانينات عندما قتل الخليفيون كلا من جميل العلي وكريم الحبشي ومحمد حسن مدن ورزي مهدي ابراهيم والشيخ جمال العصفور والدكتور اسماعيل العلوي. كانت الوقت ضرورة لتأكيد الولاء لله اولاً والوطن ثانياً والثورة ثالثاً. وكانت المشاركة الاعلامية واسعة حيث حضره وكالات انباء عديدة،

واجرت احاديث مع النشطاء والمشاركين. كان الهدف ابصال الصوت البحراني الى كافة الاصقاع لابلاغ العالم بالمعاناة التي يعانون منها في ظل نظام الخليفيين الذين احتلوا البلاد بالقوة والدعم الاجنبي. كانت صرخة من الاعماق بوجه الجشعين.



إحياء يوم الشهيد.. تكتل المعارضة البحرانية يعقد ندوة حول الانتهاكات والإفلات من العقاب

الدماء تتحول لوقود يشعل الثورات. أما كريس نينهام من تجمع وقف الحرب فعبّر في بداية كلمته عن تضامن التجمع مع البحرينيين في هذا اليوم الذي يذكر "بالنضال من أجل الحقوق والتحرر في البحرين". وأعرب كريس عن تشاؤمه من تداعيات هزيمة اليسار في الانتخابات البريطانية الأخيرة والذي ستكون له تداعيات "كارثية" على السياسة الخارجية.

وألقى النائب السابق جلال فيروز كلمة في الندوة أشار فيها إلى أن النظام الحاكم في البحرين يحاول أن يفضي الشرعية على عمليات القتل عبر إصدار أحكام قضائية بإعدام الناشطين مع أن العالم يعرف بان المحاكم غير حيادية في البحرين. وذكر فيروز بان النظام أعدم خمسة ناشطين خلال السنة ونصف الماضية. وهناك ثمانية يواجهون حكماً بالإعدام. اعتاد البحرينيون على إحياء يوم الشهيد سنوياً استذكراً ليوم سقوط الشهيدين الهانيين هاني خميس، هاني الوسطي إبان انتفاضة التسعينات، وتخليداً ووفاء للشهداء الذين ضحوا من أجل عزة وكرامة الشعب البحراني الأبي. كما يستحضرون حياة سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري الذي قاد الانتفاضة وضحي بما لديه.

السياق تحدث الناشط الطبي ابراهيم الدمستاني عن تجربته في السجن الخليفة التي لاقى فيها مختلف أنواع التعذيب بهدف انتزاع كاذبة. وأكد الشهابي في كلمته أن الشهداء اختاروا طريقهم بارادتهم، مذكراً بان البحرينيين خرجوا في العام 1994 احتجاجاً على اعتقال الشيخ علي سلمان وقد واجهتهم السلطات بالنار مما أدى إلى استشهاد هاني خميس وهاني الوسطي. وشدد الشهابي على أن

من لندن-البحرين اليوم عقد تكتل المعارضة البحرانية في المملكة المتحدة ندوة الإثنين 16 ديسمبر تحت عنوان "البحرين: انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب". يأتي عقد الندوة ضمن سلسلة فعاليات أطلقتها التكتل بمناسبة الذكرى الـ 25 ليوم الشهيد البحراني.

شارك في الندوة عدد من ضحايا التعذيب في البحرين، إضافة إلى المعارض البحراني جلال فيروز، وكريس نينهام، نائب رئيس تجمع أوقفوا الحرب، والأب فرانك جيلي من الكنيسة الأنجليكانية فيما أدار الندوة المعارض البحراني البارز الدكتور سعيد الشهابي. تحدث عبر الفيديو الناشط جعفر الحسابي عن تجربته في المعتقلات الخليفة، إذ جرى اعتقاله أثناء زيارته للبحرين، حيث مكث بضعة شهور داخل المعتقل وتعرض خلالها لشتى صنوف التعذيب والمعاملة اللاإنسانية لافتاً إلى أن الجناة والمعتدين لم تتم محاسبتهم بعد صدور توصيات لجنة بسيوني بل تمت ترقيتهم كما لم يتم تعويض الضحايا. وفي ذات



ردود فعل دولية بعد إصدار المحكمة الجزائية السعودية أحكاماً في قضية مقتل خاشقجي

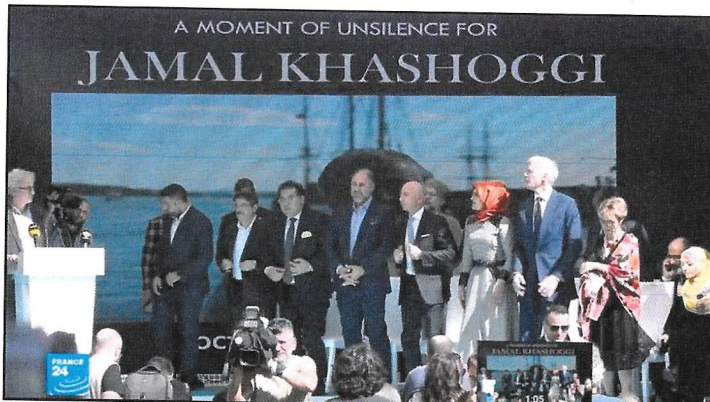
"الحصيلة: المنفذون مذنبون حكم عليهم بالإعدام. الرؤوس المدبرة ليست حرة فحسب بل لم تتأثر تقريبا بالتحقيق والمحكمة. هذا هو نقيض العدالة. إنها مهزلة". قالت الخارجية التركية في بيان، أعلنت عنه وكالة الأنباء الفرنسية الثلاثاء، أن الأحكام "لا تبلي رغبة بلادنا والمجتمع الدولي في الإضاءة على كل جوانب هذه الجريمة وإحقاق العدالة". ورات أن "مصير جثة خاشقجي وتحديد هوية المحرضين على القتل والمتعاونين المحليين المحتملين، كلها أسئلة لا تزال بدون أجوبة، وهذا يشكل فجوة أساسية في مسار العدالة". ووصفت التركية التي كانت خطيبة خاشقجي الحكم الصادر في السعودية بأنه ظالم وباطل مضيفة أن إعدامهم سيخفي الحقيقة بدرجة أكبر. "الجريمة المروعة" كانت "وليدة اللحظة"

وخصت النيابة العامة السعودية إلى أن الجريمة المروعة، التي تخللها تقطيع جسد الضحية، لم تتم بنية مسبقة، بل كانت وليدة اللحظة. وفاجأت السلطات المراقبين بإعلان تبرئة نائب رئيس الاستخبارات السابق أحمد العسيري الذي حوكم والمستشار في الديوان الملكي سعود القحطاني، الذي لم يوجه له أي اتهام. ويبقى من غير المتوقع أن تصل القضية إلى خاتمتها قريباً في المملكة التي تستضيف في 2020 اجتماعات مجموعة العشرين، خصوصاً وأن أشلاء خاشقجي لم يتم العثور عليها بعد، وأن الأحكام الصادرة يمكن استئنافها.

يدفع كل مسؤول عن هذه الجريمة الرهيبة" ثمناً ما إقترقه، مطالباً الرياض بـ"مزيد من الشفافية". وتابع المسؤول "سواصل الضغط عليهم من أجل مزيد من الشفافية ولمحاسبة كل المسؤولين". أما السيناتور أنغوس كينغ فقد انتقد في بيان "السرية التي أحاطت بالمحاكمة (بما يشمل ذلك رفض تسمية المذنبين)، وتجاهل دور مساعد ولي العهد القحطاني في عملية القتل". الاتحاد الأوروبي ومقررة الأمم المتحدة أنيس كالامار واعتبر الاتحاد الأوروبي أنه يجب ضمان "محاسبة ومحكمة كل المتورطين". أما المحققة الفرنسية ومقررة الأمم المتحدة أنيس كالامار، التي سبق وحملت ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مسؤولية قتل الصحفي، فقد كتبت على حسابها في تويتر بعيد صدور الأحكام

عقب إصدار المحكمة الجزائية في الرياض الاثنين أحكاماً بالإعدام على خمسة أشخاص، وبالسجن لثلاثة آخرين في قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في أكتوبر/تشرين الأول 2018 داخل قنصلية بلاده في إسطنبول، توالى ردود الفعل الدولية والمحلية بين التنديد والترحيب. كيف استقبلت واشنطن، الحليف الدائم للرياض، قرار المحكمة؟ وماذا كان تعليق الاتحاد الأوروبي؟

بين التشكيك والترحيب بأحكام القضاء السعودي التي صدرت الاثنين بشأن قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، توالى ردود الفعل الدولية في القضية التي شغلت الرأي العام العالمي والعربي. فبعد مرور أكثر من عام على مقتل خاشقجي، الذي دخل قنصلية بلاده في إسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول لعام 2018 ولم يخرج منها على قيد الحياة، لا تزال السعودية تسعى لإعادة بناء صورتها أمام العالم، خصوصاً بعد إصدار المحكمة الجزائية في الرياض تبرئة مسؤولين بارزين مقربين من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. الولايات المتحدة الأمريكية.. "انتقاد للسرية" وترحيب "بالخطوة المهمة". وورد على لسان مسؤول أمريكي، أن واشنطن اعتبرت أن الأحكام "خطوة مهمة لكي



الشعب يودع العام الميلادي بروح مفعمة بالامل والنصر

انفسهم، فهم الذين اصدروا الاوامر لهؤلاء بارتكاب الجريمة وسهلوا مهمتهم بتوفير طائرة خاصة تنقلهم الى اسطنبول لارتكاب الجريمة واعادتهم منها، وفتحوا القنصلية السعودية باسطنبول لتكون مسرحا للجريمة، وسمحو للعناصر باستخدام منزل القنصل السعودي بعد ذلك. وقد اصدرت السلطات الامريكية قرارا بمنع القنصل من دخول الاراضي الامريكية وفرضت عقوبات عليه وعلى عدد آخر من المشاركين في الجريمة. برغم ذلك فان حديث المسؤولين السعوديين عن قرارهم قتل خمسة من عبيدهم، ساهم في كسر معنويات تلك العناصر التي نفذت اوامره وبدلا من مكافأتهم تخلى النظام عنهم (نظريا على الاقل) واعلن استعداده للتضحية بهم بدلا من معاقبة المرتكبين الحقيقيين للجريمة. انها واحدة من القضايا التي لا يمكن ان يخرج منها الحكم السعودي منتصرا، بل عليه ان يدفع ثمنا باهضا لتلك الجريمة. هذا الثمن ان عاج عبيد السعوديين والخليفيين الذين وافقوا على تقديم الخدمات القذرة للنظاميين، ثم اصبحوا ضحية لهما.

في ظل هذه الحقائق اصبح واضحا عمق ازمة الخليفيين من جهة وتضالول فرص بقائهم في الحكم من جهة اخرى. والمتوقع ان تتفاعل القضايا الاقليمية في المستقبل المنظور لتدفع الامور باتجاه التغيير، خصوصا بعد ان تستقر اوضاع الدول الغربية المضطربة خصوصا المتضررة من القرار البريطاني الخروج من الاتحاد الاوروبي. ووجود حكومة حزب المحافظين على رأس الحكومة البريطانية سوف يزيد الوضع تعقيدا، خصوصا مع تصاعد الدعوات لوقف المشاركة في العدوان على اليمن، ووقف تصدير الاسلحة للسعودية. كان ذلك احد اهداف المعارضة البريطانية قبيل الانتخابات، وما يزال هدفا لها بعد اعلان النتائج. ومن المؤكد ان يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي الى تغير في سياسات الاتحاد الخارجية تجاه بعض دول مجلس التعاون الخليجي خصوصا السعودية والبحرين. يضاف الى ذلك ان تفاعل الاوضاع الاقليمية خصوصا في العراق وايران واليمن بالإضافة للسعودية، سيؤدي الى اضطراب سياسي يضعف مواقف الحكومات الخليجية المذكورة. يضاف الى ذلك ان الحراك الذي شهدته الساحة البحرانية بمناسبة عيد الشهداء في 17 ديسمبر كان كبيرا خصوصا بلحاظ الاوضاع

بالافراج عن بعض السجناء السياسيين الذين اكملوا اغلبية محكوميتهم ولم يتبق منها سوى بضعة شهور. كان يظن ان طرحه مقولة "العقوبات البديلة" ستوفر له مخرجا يحفظ ماء الوجه، ويدفع المواطنين للتصفيق له او شكره. ولكن الذي حدث كان عكس ذلك تماما. فقد اصبح واضحا لدى المنظمات الحقوقية الدولية والنشطاء البحرانيين ان كل سجين يطلق سراحه يوفر افادة شخصية تدين الطاغية بشتى الجرائم. تبدأ هذه الجرائم بلحظة اعتقال الضحية، والاعتداء على منزله وترويع عائلته وتعذيب بعض افرادها، قبل تخريب المنازل وتكسيرها، ثم جر المعتقل الى سيارات الامن ليبدأ مسلسل التعذيب الذي يتواصل في طوامير التعذيب سواء في طوامير جهاز الامن الوطني ام التحقيقات ام مقرات النيابة العامة. افادات الضحايا المفرج عنهم تتواصل لتصف بالتفصيل معاناتهم طوال فترة سجنهم، وهي معاناة تؤسس لقضايا قضائية تدين الخليفيين وعبيدهم. وهكذا اصبحت الافراجات المحدودة التي حدثت في الاسبوع الاخيرة مقدمة لمشروع مقاضاة الجلادين وعلى راسهم طاغية البلاد.

ومن جهة ثانية، فقد اظهرت جريمة قتل جمال خاشقجي وتداعياتها هشاشة اوضاع الخليفيين واستحالة هروبهم من استحقاقات الجرائم التي ارتكبوها بحق البحرانيين. فعندما اعلن الادعاء العام السعودي انه قرر اعدام خمسة اشخاص لم يفصح عن اسمائهم بتهمة المشاركة في جريمة قتل خاشقجي، فقد ارتكب اخطاء ستضره كثيرا. اولا ان احدا من الجهات الحقوقية لم يصدقه، بل اعتبرها محاولة لحماية ولي العهد السعودي المتهم بدور في قتل خاشقجي، ثانيا: انه لم يكشف هوية الخمسة الذين ادعى صدور احكام الاعدام بحقهم، الامر الذي اصاب مصداقيتهم في مقتل، ثالثا: ان الاعلان برغم كذبه، ادخل الخوف في قلوب الجلادين الذين يعلمون باجهزة الامن السعودية. فالعناصر المحكومة بالاعدام بتهمة المشاركة في الجريمة، تقول انها انما نفذت اوامر من الجهات السعودية العليا التي تصل الى ولي العهد، وانهم لن يقبلوا بان يضحي السعوديون بهم من اجل حماية

حاول الطاغية الخليفي الغدر بالمواطنين البحرانيين الاصليين، محمد رمضان وحسين موسى واصدار حكم الاعدام عليهما يوم الخامس والعشرين من ديسمبر، الذي يصادف ذكرى عيد المسيح (الكرسمس) كما يعتقد المسيحيون. في هذه المناسبة تغلق كافة المؤسسات الغربية ابوابها حتى الثاني من يناير. هذا يعني ان احدا لن يهتم بمصير هذين الضحيتين اذا ما قرر الديكتاتور الفتنك بهما في غياب اي اهتمام دولي. ولكن الله قرر امرا مختلفا، فاذا بحملة دولية اعلامية وحقوقية تسد برنامجه وترغمه على تاجيل اصدار الحكم حتى الثامن من يناير المقبل. وليس معلوما بعد ما اذا كانت الاوامر الغربية ستصدر للعيد الخليفي للكف عن سفك دماء البحرانيين. فقد يحدث ذلك بعد ان تصاعدت الاصوات الدولية المعارضة للاعدام عموما، واستنكار التعذيب الوحشي الذي يتعرض له المواطنان البحرانيان على ايدي جلادي الخليفيين. ومن المؤكد ان المقال الذي نشره محمد رمضان بمجلة "نيوزويك" حول قضيته كان له صدى واسع لانه كشف الجريمة الخليفية البشعة وكانت رسالته افادة مفتوحة قرأها العالم برغم انشغاله، والهبت مشاعر السياسيين والحقوقيين ضد الممارسات الخليفية. وبوما بعد آخر يشعر داعمو طاغية البحرين من الغربيين انه يورطهم في جرائم ضد الانسانية بممارسته التعذيب والقتل خارج القانون وسحب الجنسية. صحيح انهم مستعدون لدعمه في كل الاحوال، ولكن تصرفاته الرعناء وسياساته التي لا تظهر حنكة او حكمة سياسية تضاعف هذا الشعور وتجعل العلاقة مع نظام الاستبداد الخليفي محرجة ومكلفة من الناحيتين السياسية والاخلاقية. لقد امتلك محمد رمضان الشجاعة التي دفعته للكتابة عن قضيته بوضوح وشجاعة، في الوقت الذي لا ذ فيه الطغاة الخليفيون بالستر والاختفاء وتركوا عبيدهم للتصدي للشجب والاستنكار الدوليين.

لقد ساهمت الجرائم الخليفية خصوصا القتل خارج القانون والاعدامات غير المشروعة في تعميق قناعة الوطن والشعب بضرورة التخلص من هذا الحكم العنف الذي يتلذذ بسفك الدماء ويستهدف الابرياء بدون حق، مستفيدا من الدعم الغربي غير الاخلاقي. ولذلك اصبح الشعب البحراني مصمما على الاستمرار في طريق الثورة من اجل تحقيق المطالب المشروعة وعدم المساومة عليها مهما كان التنكيل الخليفي. وقد اثبتت تجارب الشعوب ان النظام الذي يوغل في سفك دماء الابرياء والقتل خارج القانون انما يساهم في تعميق قناعة ضحاياه بضرورة التخلص منه مهما كان الثمن. ويوما بعد آخر يتضح ان الخليفيين يخسرون المعركة خصوصا مع التغييرات الاقليمية وتراجع حظوظ قوى الثورة المضادة التي تقودها السعودية و "اسرائيل". وقد بدأ الخليفيون خطوات لحماية انفسهم



الداخلية وانشغال البعض بتصفيات كأس الخليج التي فازت البحرين به بفضل الرياضيين البحرانيين الذين حلوا محل المجنسين في المنتخب الوطني. انها تفاعلات ضرورية لحدوث التغيير، وسوف تستمر وتتصاعد خصوصا مع استمرار القمع والتتكيل. وقد اظهر الخليفيون جانبا من تراجعهم وضعفهم عندما زار ضباطهم السجون المكتظة بالسجناء السياسيين، فلم يسمعو منهم سوى الاصرار على مواقفهم ورفض اية مساومة على ذلك في مقابل الافراج عن بعضهم. انه موقف مشرف سيحاصر الخليفيين في المستقبل المنظور، ويكسر ظهر الخليفيين، وما ذلك على الله بعزيز. اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد اسرانا، يا رب العالمين

حركة احرار البحرين الاسلامية

27 ديسمبر 2019

كوربن يتساءل: هل ستفرض حكومة جونسون عقوبات على السعودية

نائبان فرنسيان يدعوان حكومتها للضغط على الخليفيين للإفراج عن المعتقلين السياسيين

من باريس-البحرين اليوم
دعا نائبان فرنسيان حكومة بلدهما الى ممارسة "ضغوط دبلوماسية قوية" على سلطات البحرين لأجل الإفراج عن المعتقلين السياسيين.
جاء ذلك عبر سؤالين برلمانيين وجههما النائبان برتراند بانشر وإبراهيم حموش لوزير أوروبا والشؤون الخارجية لفتنا فيهما انتباه الوزير إلى انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين بما فيها قضايا السجناء السياسيين.
عبر النائب بانشر في سؤاله عن قلقه إزاء عمليات الإعدام التي وقعت في يوليو 2019، وكذلك تعذيب المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين، وحرمان السجناء السياسيين من الرعاية الطبية بمن فيهم نبيل رجب وعبدالهادي الخواجة.
أثار النائب بشكل خاص قضية الرمز حسن مشيمع الذي وصفه بـ"قائد المعارضة البارز" والأكاديمي الدكتور عبد الجليل السنكيس، اللذين يعانيان من أمراض خطيرة، ولم يتم تزويدهما بالرعاية الطبية اللازمة في السجن.
ودعا بانشر إلى "ضغوط دبلوماسية قوية" لإفراج البحرين بالإفراج الفوري عنهما وعن جميع السجناء وإنهاء حملة القمع واحترام حقوق الإنسان. وطلب من وزير الخارجية إصدار بيان علني وبدء مفاوضات دبلوماسية للمطالبة بالإفراج الفوري عن السجناء في البحرين.
أما النائب حموش الذي أثار قضية انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، فإنه ذكر بمحاولات المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمنظمات المحلية لجلب انتباه المجتمع الدولي حول القمع وانتهاكات حقوق الإنسان والحرمان من الرعاية الطبية في السجن.
وطلب من الوزير، باسم فرنسا التي هي "بلد حقوق الإنسان"، اتخاذ إجراءات دبلوماسية ملموسة لتشجيع الحوار بين العائلة المالكة والمعارضين السياسيين حتى تُنفذ الإصلاحات الديمقراطية وتُحترم حقوق الإنسان.

من لندن-البحرين اليوم
تسائل زعيم المعارضة في البرلمان البريطاني الجديد جيرمي كوربين عما إذا كانت حكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون ستفرض عقوبات على السعودية على خلفية انتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
جاء ذلك في معرض تعليقه على الخطاب الذي ألقته الملكة في افتتاح البرلمان الجديد، حيث أعلن عن تأييده لما جاء في الخطاب حول فرض عقوبات على الدول التي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان.
لكن زعيم حزب العمال استدرك متسائلاً "هل ذلك سيشمل السعودية أم أن الحكومة ستغاضي عن سجلها السيء في مجال حقوق الإنسان، وفي حرب اليمن التي تحولت لكارثة إنسانية" يذكر أن ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية افتتحت، الدورة البرلمانية الجديدة بعد فوز حزب رئيس الوزراء بوريس جونسون بالانتخابات العامة الأسبوع الماضي.



نائب في البرلمان الإيرلندي يسأل رئيس الوزراء: هل ستدين انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين؟

من دبلن-البحرين اليوم

وجه نائب من البرلمان الإيرلندي سؤالاً إلى رئيس الوزراء خلال جلسة برلمانية حول ما إذا كانت ستصدر حكومته بياناً إدانة واضح بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة في البحرين.
أشار النائب بول مورفي في سؤاله إلى وجود أكثر من 5 آلاف معتقل سياسي في البحرين لافتاً إلى تعرض الكثير منهم "للتعذيب بما في ذلك الاعتداء الجسدي". وأشار النائب في سؤاله بشكل خاص إلى الحقوقي نبيل رجب الذي اعتقل لنشره تغريدات تنتقد حرب السعودية على اليمن والتعذيب في سجن جو بالبحرين.



كما ذكر المعتقلة هاجر منصور التي اعتقلت "بشكل لا يصدق بناءً على تهمة متعلقة بأنشطة حقوق الإنسان" مشيراً إلى تعرضها للإهانات اللفظية والتعذيب النفسي. وأثار النائب كذلك اعتقال ما يعرف بمجموعة "البحرين 13" التي تضم قادة ورموز ثورة الرابع عشر من فبراير ومن بينهم الأكاديمي عبدالجليل السنكيس.

وسخر النائب من المحاكمات الجماعية في البحرين حيث تكون "فكرة العدالة مجرد دعابة" مشيراً إلى إجراء 5 محاكمات جماعية خلال العاميين الماضيين أدين خلالها أكثر من 500 شخص.
ولفت النائب إلى مصادرة السلطات للحق في حرية التعبير حيث يمكن إدانة أي شخص بتهمة التشجيع على الإرهاب لمجرد الإعجاب بتغريدة تنتقد الحكومة أو الأسرة الحاكمة.

وتساءل النائب عما إذا كانت الحكومة ستحدث بوضوح ضد هذا في سياق المهمة التي قام بها وزير الخارجية والتجارة سايمون كوفيني في نوفمبر حيث كان في مهمة تجارية كبيرة للشرق الأوسط بما في ذلك البحرين.
وكان الوزير كوفيني قال في معرض إجابة على سؤال في وقت سابق للنائب كرو حول كيفية إثارة المخاوف "إنه من غير الممكن إثارة مخاوفنا بشأن وضع حقوق الإنسان مباشرة في هذه المناسبة". واعتبر النائب مورفي أن هذا الجواب "يطرح سؤالاً خطيراً جداً حول ما إذا كانت حقوق الإنسان يتم تصنيفها في الدرجة الثانية بعد التجارة والأرباح".
وكان اللافت أن رئيس الوزراء اكتفى بجواب مختصر جداً على السؤال واقتصر فقط على إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وأي دولة أخرى ولم يجب على تساؤلات النائب مورفي الجدية والمهقة.

ثلاثة نواب فرنسيين يطرحون انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين أمام حكومتهم

من باريس-البحرين اليوم
طرح ثلاثة من أعضاء البرلمان الفرنسي أسئلة على وزير الشؤون الخارجية والأوروبية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.
قدم النائب سيباستيان نادوت سؤالاً حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في البحرين، بما في ذلك التعذيب والإعدام التعسفي، مشيراً إلى اعتقال وتعذيب المعارضين السياسيين منذ عام 2011.



قدمت النائب آلان ديفيد سؤالاً حول التقرير الذي أصدرته منظمة أميريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) بالإشتراك مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) تحت عنوان "كسر الصمت"، واستعرضت فيه معاناة معتقلات بحرانيات تعرضن للتعذيب والاعتصاب. ولفت النائب في سؤاله الانتباه إلى "قمع أوسع لحرية التعبير ومحاولة لقمع حتى للمعارضة السلمية" في البحرين. أشار النائب ديفيد على وجه التحديد إلى أن الحملة الأمنية تزامنت مع إعادة صلاحيات الإعتقال والإستجواب لجهاز الأمن الوطني في عام 2017. وأما النائب هوبري جوليان لافير فطرح سؤالاً بشأن قضيتي جهاد صادق عزيز سلمان وإبراهيم أحمد راضي المقداد، وهما بحرانيان قاصران ألقى القبض عليهما، وتعرضا للتعذيب، وأجبرا على الاعتراف بتهمة مختلفة، بما في ذلك الحرق العمد، والتجمع غير القانوني، واستخدام زجاجات المولوتوف. وجدد النائب جوليان لافيرير دعوات منظمة العفو الدولية، التي قدمت معلومات، لإلغاء حكم المحكمة، وإجراء تحقيقات مستقلة في مزاعم التعذيب، ومحاسبة الجناة. كما طالب بتبيان موقف الحكومة الفرنسية من قضاياهم.

ومما يجدر ذكره أن النائب جان فرانسوا مباي قدم في شهر أكتوبر الماضي سؤالاً إلى وزير الشؤون الخارجية وأوروبا حول الوضع المتدهور لحقوق الإنسان في البحرين، وسلط الضوء على حالات الشيخ علي سلمان وحسن مشيمع وعبد الوهاب حسين ونبيل رجب ود. عبد الجليل السنكيس.
وكان وفد يمثل المعارضة البحرانية زار باريس مؤخراً وأجرى سلسلة من اللقاءات من بينها مع النائب سيباستيان نادوت. وجرى خلالها بحث تطورات الأوضاع في البحرين.

قوات الأمن الخليفي تختطف شقيق الناشط موسى عبد علي

من المنامة-البحرين اليوم
في نهاية شهر نوفمبر الماضي اعتقلت قوات من المرتزة الخليفية شقيق الناشط البحراني موسى عبدعلي بعد مداومة محل سكنه في بلدة العكر.

واعقل عباس عبدعلي بعد أن اقتحمت قوة كبيرة منزل العائلة فجر وقامت بالإعتداء عليه وبث الرعب داخل العائلة وتخريب محتويات المنزل.

وسرد الناشط موسى عبد علي تفاصيل عملية الإعتقال على حسابه في تويتر مشيراً الى استيقاظ والده على صوت صراخ أخيه عباس وهو يتعرض إلى الضرب، مبيناً بان مرتزة النظام الخليفي منعوا أفراد العائلة من الإتراب من أخيه أو الأطمئنان عليه فيما صادروا بعض الهواتف. ولفت عبدعلي الى أن القوات المهاجمة لم تبرز أي إذن قضائي ولم تفصح عن الجهة التي تم اقتياد عباس إليها معجراً عن قلقه على مصيره.

وقال عبد علي "لدينا مخاوف حقيقية من تعرضه إلى التعذيب، خاصة وأنه تعرض للتعذيب داخل المنزل أثناء اعتقاله، مشيراً الى أن شقيقه عباس محكوم غيابياً بالسجن لمدة 10 سنوات وأنه مصاب بالصرع.



وتأتي عملية الإعتقال "انتقاماً" من الناشط موسى عبد علي بحسب تغريدة له على تويتر، بعد مرور أسبوع من تقديمه بشكوى رسمية ضد سفارة البحرين في لندن بتهمة محاولة قتله داخل سفارة البحرين في لندن في شهر يوليو الماضي.

وكان الناشط عبدعلي اعطى سطح سفارة البحرين في المملكة المتحدة احتجاجاً على عزم السلطات الحاكمة في البحرين اعدام ناشطين بحرانيين هما محمد العرب وعلي الملاي، وقد حاول موظفون في السفارة قتله لولا تدخل الشرطة البريطانية التي اقتحمت المبنى وأنقذت حياته.

العفو الدولية تدعو البحرين لمحاكمة محمد رمضان وحسين موسى بشكل عادل

وجّهت منظمة العفو الدولية خطاباً الى وزير العدل الخليفي خالد الخليفة تدعوه فيه الى ضمان محاكمة كل من محمد رمضان وحسين موسى بشكل عادل خلال المحاكمة المقررة يوم 25 من هذا الشهر. وتأتي هذه المحاكمة لإصدار قرار نهائي بحقهما، بعد أن ألغت محكمة النقض أحكام الإعدام الصادرة عنها بحقهما في 22 أكتوبر 2018 .

ولفتت المنظمة في رسالتها الى أنهما يواجهان أحكاماً بالإعدام في أعقاب محاكمة جائزة تعتمد على ما يسمى "الاعترافات" انتزعت تحت التعذيب، حيث يتم حالياً مراجعة قضيتهم بعد تقديم أدلة على التعذيب الذي تعرضوا له..

ودعت المنظمة سلطات البحرين إلى ضمان أن يكون الحكم الصادر في قضيتهم "النتيجة العادلة لمحاكمة امتثلت بالكامل للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، التي تستبعد الأدلة المُنتزعة تحت التعذيب ومن دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام".

كما دعت الوزير الى ضمان مساءلة جميع المشتبه بهم في تعذيب الرجلين وضمان إزالة الضرر عن الرجلين بما في ذلك التعويض وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار.

وحثت المنظمة البحرين على تخفيف جميع أحكام الإعدام إلى عقوبة السجن، وعلى إصدار قرار رسمي فوراً بوقف تنفيذ عمليات الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

وكانت القوات الخليفية اعتقلت محمد رمضان وحسين موسى أوائل العام 2014 للتعذيب أثناء التحقيق وأجبرا على الإدلاء باعترافات كاذبة في قضية مقتل شرطي، وأصدرت عليهما لاحقاً محكمة خليفية حكماً بالإعدام.

العصابة الخليفية تغلق مجلس عائلة الحقوقي المعتقل نبيل رجب

من المنامة-البحرين اليوم
أعلنت عائلة الناشط الحقوقي المعتقل نبيل رجب إغلاق مجلسها حتى إشعار آخر. وقالت العائلة في بيان مقتضب: "نظراً لبعض الظروف الخاصة التي استجدت فسوف يتم إغلاق ابواب مجلسنا الأسبوعي ابتداء من هذا الأسبوع وحتى إشعار آخر" متقدمة بالشكر الجزيل لكل من التزم طوال السنوات الماضية بالمشاركة في إحياء المجلس.

ومن جانبه ربط الصحافي البحراني عباس بوصفوان في تغريدة له على تويتر بين هذا الإغلاق والزيارة التي قام بها للمجلس مؤخرًا السناتور الديمقراطي كريس مورفي والتي أبدى خلالها تعاطفه مع الناشط الحقوقي المعتقل وعائلته، لافتاً الى تكتم العائلة عن سبب هذا الإعلان المفاجئ.

ورأى بوصفوان ان قراراً حكومياً اتخذ بإغلاق المجلس وحتى إشعار آخر، ودون أن يعلن مثل هذا القرار للإجلاء بان المشرفين على المجلس اتخذوا القرار بمحض إرادتهم.

يذكر ان رئيس مركز حقوق الإنسان في البحرين يقضي عقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات على خلفية تغريدات له انتقد فيها اوضاع السجون في البحرين، وكذلك الحرب التي تشنها السعودية وحلفاؤها على اليمن منذ قرابة الخمسة أعوام. ودعت منظمات حقوقية دولية بالإضافة الى البرلمان الأوروبي الى إطلاق سراحه، لكن السلطات رفضت الإفراج عنه، كما ورفضت كذلك طلباً تقدم به للحصول على عقوبات بديلة.



محكمة خليفية تُوْجَل النظر في قضية المحكومين بالإعدام

استمرار تأجيل قضية معتقلي جدحفص السبعة في البحرين

قررت المحكمة البحرينية يوم 15 ديسمبر تأجيل قضية 7 مواطنين من بينهم أطفال من منطقة جدحفص على خلفية سياسية إلى تاريخ 24 ديسمبر/ كانون الأول الجاري.

العالم - البحرين

وأصدرت، بعد أن استمعت إلى الشهود «المخبر السري»، قراراً باستمرار حبس المعتقلين السبعة «حسين الكامل، عبد الله سعيد، سيد مجيد سيد فيصل، بدر ميثم الحداد، عبدالله ميثم الحداد، محمود الشارقي، سيد محمد سيد أنور «على ذمة القضية التي أنكروا جميعاً اتهامهم بها.

يُذكر أنّ السجن البحرينية تعجّ بأكثر من 5000 معتقل رأي سجنوا وحوكموا على خلفية سياسية، وقد وصلت أحكام بعضهم إلى الإعدام والمؤبد مع إسقاط الجنسية باعتبارها انتزعت تحت التعذيب بتهم جاهزة وفق ما يقرّها.

العفو الدولية لترامب: تسليح السعودية والبحرين ينطوي على مخاطر التواطؤ في جرائم حرب

6:48 13/12/2019 م

من واشنطن-البحرين اليوم
حذرت منظمة العفو الدولية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من مخاطر تسليح السعودية والبحرين، معتبرة أن هذا التسليح ينطوي على مخاطر تواطؤ الولايات المتحدة في جرائم حرب. جاء ذلك في رسالة بعثتها المنظمة الى ترامب ودعت فيه الى إلغاء مبيعات الأسلحة الوشيكة إلى المملكة العربية السعودية والبحرين، "لأن هذا قد يعرض المدنيين لخطر أكبر ويورط الولايات المتحدة في جرائم الحرب".

وقالت الجماعة الحقوقية في بيان صحفي إن "الاتفاقات ستدعم أعضاء التحالف العسكري الذي هاجم آلاف المدنيين في اليمن وانتهك القانون الإنساني الدولي"، ولقّنت المنظمة الى أن خرائطها عثروا على قنابل أمريكية غير منفجرة و "شطابا محددة للقنابل الأمريكية المنفجرة" بين المباني المدنية المدمرة في اليمن.

واعتبرت المنظمة موافقة الولايات المتحدة على الصفقات مع منع اليمنيين من القدوم إلى الولايات المتحدة، بمثابة "إلقاء البنزين على حريق في المنزل وقفل باب الخروج"، وفقاً لمارجريت هوانغ، المديرية التنفيذية لمنظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية.

وأضافت "يجب على الولايات المتحدة ألا تستمر في تسليح الحكومات التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وتغلق أبوابها في الوقت نفسه أمام الفارين من العنف الذي يتصاعد فيه".

وأردفت "إن تسليح حكومتي المملكة العربية السعودية والبحرين ينطوي على مخاطر التواطؤ مع جرائم الحرب، وسيكون القيام بذلك مع حظر السفر إلى الولايات المتحدة من اليمن في وقت واحد أمراً غير معقول".



زعمتها وحدة التحقيق الخاصة وادعائها بظهور أوراق جديدة في القضية تدعو لإعادة النظر في حكم الإعدام، وأشار بعض الناشطين إلى أن الضغوط المتزايدة من الجهات الدولية اضطر السلطات لفبركة هذه الطريقة للتخلص من هذه الضغوط.

يذكر أن المحكومين بالإعدام محمد رمضان وموسى عبد الله تعرضا لتدهور صحي خطير في شهر أكتوبر الماضي بعد أسبوع من إضرابهم عن الطعام. ونقلت زوجة محمد رمضان في حسابها على تويتر أن "حاله يرثى لها"، مؤكدة أنه "لا يستطيع التحدث بشكل جيد ويشعر بدوار في رأسه، وأغمي عليه عدة مرات". كما أنه يعاني من "آلام شديدة في الصدر والمفاصل". ووردت معلومات تؤكد أن نسبة السكر عند محمد رمضان وموسى عبد الله وصلت إلى 3 ما يعني أنهما قد يتعرضان إلى أي انتكاسة صحية خطيرة في حال عدم تلقيهما للعلاج. ويعاني أغلب المضربين عن الطعام من قسم المحكومين بالإعدام حالات الإعياء والتعب الشديد، والشعور بدوار في الرأس. من جانبها ترفض إدارة سجن جو متابعة أوضاعهم الصحية، وكان مسؤول برتبة وكيل من أصول يمنية يدعى أحمد جراف قد أعطى تعليمات للشرطة بعدم نقل المضربين عن الطعام للعيادة إلى إذا فكوا إضرابهم.

من المنامة-البحرين اليوم
أجلت محكمة خليفة النظر في قضية المواطنين المحكومين بالإعدام حسين علي موسى ومحمد رمضان. الي 25 من ديسمبر المقبل. وأثار قرار التأجيل قلق أهالي المحكومين ومنظمات حقوقية مخافة استغلال السلطات لمناسبة عيد ميلاد السيد المسيح لتثبيت حكم الإعدام عليهما.

ويأتي هذا النظر في القضية بعد أن أحالت النيابة العامة الخليفية في البحرين طلبا بإعادة النظر في حكم الإعدام الصادر ضدّهما وذلك بعد تحقيقات أجرتها ما تسمى وحدة التحقيق الخاصة التابعة لوزارة الداخلية الخليفية بشأن شكاويين قدمهما حسين ومحمد بخصوص تعرضهما لسوء المعاملة والتعذيب.

وكانت منظمات حقوقية وجهات أممية شككت في إجراءات المحاكمة التي قضت بحكم الإعدام بحق حسين ومحمد في التهمة المزعومة الموجهة ضدّهما "بقتل شرطي والشروع في قتل آخرين من خلال تنفيذ تفجير إرهابي" بحسب مزاعم النيابة الخليفية سابقا، وأثيرت هذه القضية على نطاق واسع في بيانات متكررة صدرت عن منظمات دولية مناهضة لحكم الإعدام، وهو ما دفع نشطاء للمتشكيك في "جدية" التحقيقات التي

السلطات الخليفية تفرج عن معتقلين قضوا أحكامهم وتسجن 30 آخرين

وكان اللافت إصدار السلطات حكما على الناشط موسى عبدعلي بالسجن لمدة خمس سنوات، وعلى أخيه عباس عبدعلي بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وتأتي هذه الأحكام انتقاما من نشاط موسى عبدعلي، الذي قدم شكوى للسلطات البريطانية اتهم فيها عاملين في سفارة البحرين بمحاولة قتله أواخر شهر يوليو الماضي.

يذكر ان سجون البحرين تغص بأكثر من أربعة آلاف ناشط ومعارض سياسي، وفي مقدمتهم رموز ثورة الرابع عشر من فبراير وقادة جمعيات سياسية، وحقوقيين.

من المنامة-البحرين اليوم
أفرجت السلطات الحكمة في البحرين عن عدد من المعتقلين بالتزامن مع فوز منتخب البحرين ببطولة كأس الخليج التي أقيمت في قطر. ولوحظ ان معظم من تم الإفراج عنهم قضوا مدة محكوميتهم ولم يتبقى لهم سوى أيام أو أشهر معدودة على انتهائهما. ومن بين المفرج عنهم كل من المعتقل علي محمود من الديه والسيد حسن القصاب وعلي عيسى وقد قضى هؤلاء قرابة الثلاثة أعوام في المعتقل ولم يتبقى لهم سوى عشرة أيام فقط لإنهاء مدة محكوميتهم.

كما تزامنت قرارات الإفراج الشكلية هذه مع إصدار محكمة خليفية أحكاما بالسجن على 30 بحرانيا، تراوحت بين المؤبد وسنة واحدة، وشمل الحكم غرامة مالية على 15 منهم.

وشملت أحكام المؤبد ثمانية أشخاص وحكم على سبعة بالسجن لمدة عشر سنوات، وحكمت على شخص واحد بالسجن 15 سنة، وأربعة آخرين بالسجن 5 سنوات، وبالحبس 3 سنوات على شخص واحد. كما شمل حكم المحكمة تسعة أفراد بالحبس لسنة واحدة.



للشهداء عيد يفتخر الشعب به

قيام هم والآخرين قعود
نجوم اذا ما عمن الليل والدجى
عناوين للتاريخ تكتب قصة
شموع تضيء الدرب يوم كريمة
رياحين في تلك الخمائل ضوحت
تباركت الاملاك عند وصولهم
سلوا قنبرا والهائين وفاضلا
مشى موكب المجد المؤتل مسرعا
فان جنت اهليهم تعانق ذكهم
وككف دموع الثاكلات وقل لها
بريك يا دنيا الاماجد هللي
قوافل نحو المجد سارت بأهلها
هناك استقرت روح كل مجاهد
ثاروا على الزمن الرديء بوثة
وثبوا وما مرت بهم سنه الكرى
لله درّ الثائرين فانهم

رجال هم والظالمون عبيد
من غابر التاريخ كان وجودهم
تغير معنى الحب عند قدومهم
عشقوا بتلك المرهفات صليلها
وما عرفوا غير النضال سبيلهم
اتدرون معنى ان يجاري شباننا
شعل تضيء طريق شعب ثائر
هم أقسموا ان لا يجاروا ظالما
أحلامهم وردّ ومطلّعهم شذئ
وشمائل الاحرار تحكي انهم
حملوا على تلك الاكف حياتهم
عبروا من الدنيا لعالم خلدوم
طيروا كما شتتم فانتهم بعدها
ناموا على نغم الشهادة بالهنا
سنتل تتشدكم أوال بحبها

البحرين حدثا ضروريا لتعجيل سقوط نظام حكم خانر، قام على الاحتلال والفساد، ولم يستطع الوصول الى قلوب شعب الارض التي احتلتها، بل خلق لنفسه عداء تاريخيا في نفوس السكان الاصليين. لهذا نعتقد ان العام الجديد قد يشهد تحولا جذريا في موقع الخليفيين. وقد بدا ذلك جليا، فبدأوا برفع الراية البيضاء بطرح عناوين تبدو انسانية ولكنها منطلقة من الشعور الداخلي بالضعف والهزيمة. وقد بدأوا يساومون السجناء على مواقفهم، فلم يواجهوا منهم سوى الرفض المطلق والمطالبة بتسليم السلطة للشعب. الخليفيون يساومون المواطنين على سجنائهم، ويطالبونهم بالسكوت على جرائمهم كشرط للتفكير باطلاق هؤلاء الاسرى، ولكنهم يخسأون ان يروا من الشعب استسلاما او خنوعا او ضعفا، فهم اقوياء بالله سبحانه وتعالى. الصمود هو شعار المرحلة وسيفي الشعب وفيها لهذا الشعار، بعد ان اصبح التعايش مع الخليفيين مستحيلا.

البحرانيون يستقبلون عاما جديدا — البقية من ص 1

حسين، واستطاع الايرانون استرداد بعض اراضيهم التي اجتاحتها القوات العراقية، فادرك حكام الخليج خطر الاعتماد على العراق بشكل كامل. هذا التغير في الوضع العسكري ارغم الخليفيين على التخلي عن فكرة اعدام بعض افراد مجموعة الـ 73، واستبدال ذلك بعقوبات بلغ بعضها المؤبد. ومنذ ذلك الوقت تصاعد القمع بدون توقف حتى اليوم. وكما يقال فرب ضارة نافعة، فكلما ازداد القمع تعمقت القناعة بضرورة التغيير. في البداية كانت هناك دعوات لاصلاح الحكم الخليفي، ثم طرح الشعب اعادة العمل بدستور 73 لاعادة الاستقرار للعلاقة بين الطرفين. ولما انقلب الطاغية الحالي على ذلك الدستور والى العلاقة التي ينظمها ذلك الدستور، تخلى الشعب عن فكرة التعايش مع الخليفيين. واصبح الآن يطالب باسقاط حكمهم واستبداله بحكم يؤسسه المواطنون بكتابة دستور يفضل الى حياة برلمانية وحكومة منتخبة. الشعب يطالب بنظام يقوم على مبدأ "لكل مواطن صوت" ويرفض سياسات التمييز في المواطنة او استبدالها بالاجانب. وهكذا اصبحت مطالب الشعب اوضح وأكثر تطورا. فالحكم الخليفي نظام بال ينتمي للماضي السحيق ولا مكان له في القرن الحادي والعشرين، كما هو الحكم السعودي الذي أسس لسقوطه بسياساته الحالية في ظل حكم محمد بن سلمان. وكادت جريمتة الشنيعة التي ارتكبها قبل خمسة عشر شهرا تطيح به لولا الدعم الانجول - امريكي المتواصل.

برغم ما يبدو من نجاح الخليفيين في شق الصف الوطني، فقد جاءت تطورات المنطقة لتدفع المواطنين لاعادة النظر بضرورة اعادة تلاحمهم وتوافقهم ومنع العدو الخليفي من اختراق صفوفهم خصوصا بعد ان اتضح عداؤه لكل ما هو وطني وعربي واسلامي. وما تطبيعه المتواصل مع العدو الاسرائيلي الا واحد من وجوه ذلك العدا. وبعد زيارات الوزراء الصهاينة للرفاع جاءت زيارة وفد اللوبي اليهودي الامريكي الشهر الماضي ليشكل خطوة كبرى على طريق السقوط الخليفي الذي استفز الامة وأغضب احرارها ودفعها لاتخاذ مواقف ضده. انها واحدة من تلك الفرص التي لا تتوفر كثيرا، ولكنها اذا توفرت فانها قد تتحول الى نقطة تحول جذري في مجريات الامور، وقد تؤدي للتغيير العميق. وثمة ثوابت تاريخية وقانونية لا يمكن تجاوزها. فعندما يتجاوز طرف صغير حجمه فسرعان ما يتواجه مع حقائق التاريخ والجغرافيا وتتصافر السنن لاعادته او القضاء عليه. هذا ما حدث لقطر عندما وسعت نفوذها السياسي في التسعينات، فاصبحت في مواجهة مع قوى كبرى واضطرت للتراجع. وما تفعله الامارات اليوم مثال اخر لسعي بعض الانظمة لتجاوز القوانين والسنن، ومن المؤكد ان تواجه الامارات مصيرا حتميا بالسقوط خصوصا بعد ان استهدفت دولا اكبر منها كثيرا مثل اليمن ومصر وليبيا. وكان العراق في عهد صدام حسين يسعى للتوسع فاستهدف ايران عسكريا، ففعلت الظروف حتى ادت لسقوط نظام بغداد. والخليفيون اليوم تجاوزوا حدودا كثيرة، ودفعتهم عبوديتهم للسعوديين لارتكاب حماقات كبرى من بينها استفزازهم المتواصل لايران والعراق وقطر، الامر الذي سيؤدي بهم الى كوارث سياسية كبرى. ونظرا لهشاشة الارض التي يقفون عليها حيث الرفض الشعبي المطلق لحكمهم وتاريخهم الاسود من القمع والاضطهاد وارتكاب الجرائم ضد الانسانية، فقد اصبح امرا محتوما سقوطهم الكامل. ومن قال ان الخليفيين لا يسقطون؟ ومن قال ان حكمهم البحريين ابدى؟ ومن قال ان علاقتهم بشعب ذلك البلد ازلتي؟ من هنا اصبحت ثورة شعب

